كلمة ونص

ميشيل خياط

تكريم الصحفيين حدث وطني مهم

سئلت عن معنى تكريم جيل الرواد من الصحفيين السوريين فأجبت، إنه حدث وطني مهم جداً، لأن الصحفي ضمير الشعب وصوته وأذناه، وجسره إلى الحياة والعالم.

لقد استشهد خمسون صحفياً سورياً إبان الحرب الإرهابية على سورية، وكنا جميعاً كصحفيين، سواء على خطوط التماس أو في شوارع وحارات ومؤسسات ووزارات مدننا، مشاريع شهادة، بسبب القصف العشوائي بقذائف الهاون أو المدفعية، الذي لجأ إليه الإرهابيون، في هجماتهم المجنونة على حياتنا الآمنة وبلدنا الجميل.

ولم يفكر أحدنا أبداً أنه من الأفضل له أن يتوارى حتى لا يخسر حياته، وهو يؤدي عمله الإعلامي، فلقد استشهد عدد من الزملاء وهم في مكاتب القناة الإخبارية السورية بسبب هجمة إرهابية عليهم واستشهد آخرون في أرض المعركة كالجنود تماماً، واستشهد أحد الزملاء على باب الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، بقذيفة هاون من الإرهابيين الذين كانوا في غوطة دمشق آنذاك.

وإذا كانت حياة الإنسان لا تقدر بثمن، فإن هناك أدواراً ثمينة بناءة يضطلع الصحفيون بها، على جبهة الروح الوطنية الإيجابية، النقيضة للروح السلبية المعبر عنها بـ«ما دخلني وما بعرف وفخار يكسر بعضه».

بهذه الروح الإيجابية البناءة يقبل الصحفيون بحماسة على الإخبار والإيضاح وسرد الهموم والصعاب والمشاكل وانتقاد الأخطاء في الأداء العام والفردي، إقبال يجسد أروع وأبهى مظاهر الروح الإيجابية التي تبني وتطور وتسهم في التقدم.

وإذ ننتقل من المجرد إلى المحسوس نجد أن حياة الإنسان المعاصر محكومة بالأداء الإعلامي النشط والموثوق، على كل الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ لم يعد ممكناً اليوم أن نحيا دون التواصل الدائم مع وسيلة إعلامية واحدة على الأقل لنعرف ماذا يدور حولنا وما المطلوب منا.

وبما أن امتياز الإنسان الكلمة، فإنها عندما تكون محضونة بأداء صحفي ملتزم، بقيم أخلاقية ووطنية، تلعب دوراً بنّاء في التغيير نحو الأفضل.

صحيح أن هذا الدور بطيء، وهنا تكمن أهم مشكلة في حياة الصحفي أو الصحيفة أو أي وسيلة إعلامية أخرى، لكنه السبيل إلى التقدم، علماً أن الهدم سريع جداً، يتم في لحظات، وثمة كلام هدام، يدمر بسرعة مذهلة، نفوساً أو بنى مادية.

توهجت هذه القيم والمبادئ، في حفل تكريم الصحفيين، في مكتبة الأسد بدمشق يوم ١٣_ ٨_ ٢٠٢٤، وكانت باكورته لهذا العام ٥٠ صحفياً وصحفية من جيل الرواد، على أن يتم تكريم دفعات أخرى في الأشهر القادمة من هذا العام، بعد تبني اتحاد الصحفيين ثقافة التكريم «في أعقاب موافقة مجلس الوزراء على المساهمة المالية في تكاليف التكريم ليوم ١٣آب والتكريمات القادمة، وتقديمه منحة مالية أيضاً دعماً لاتحاد الصحفيين وذلك استناداً إلى كلمة للأستاذ موسى عبد النور رئيس اتحاد الصحفيين في حفل التكريم»، وقد أحسن الاتحاد صنعاً في تبنيه ثقافة التكريم، إذ حظي المكرمون بحفاوة شعبية بالغة، ما يؤكد أن التكريم ضرورة إنسانية.

ولعل جزءا مهماً من تلك الحفاوة قد نهل من قيام رئيس مجلس الوزراء ورئيس اتحاد الصحفيين ووزيري الخارجية والإعلام وعضو القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس مكتب الإعداد والثقافة والإعلام والمستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية الدكتورة بثينة شعبان، بتسليم شهادات التقدير للمكرمين، ومديرة التسويق في شركة إيماتيل بتقديم المنحة المالية، هنا وجدنا ترابطاً بين المعنوي والمادي، مع الهيبة والمصداقية، فكان الحدث كبيراً ومبهجاً جداً، إذ جرى وسط تنظيم دقيق، ولعب الفيلم الوثائقي عن تاريخ اتحاد الصحفيين وعيد الصحفيين دوراً مفيداً ومبهجاً في نفوس وعقول جمهور الحفل، «بطاقة شكر للزميلة كوثر أبو عساف وفريق عملها».

إن الهيبة والمصداقية أساسان صلبان لبناء شامخ، رأينا ذلك في الحفل البهيج وفي الحفاوة الشعبية الكبيرة للمكرمين، ولكانتا أمام درس جديد مهم، ومن الحكمة أن نستفيد منه، ليس في الإعلام وحسب بل في كل مجالات الحياة.

احضنوا أي أداء أو منجز بالهيبة والمصداقية وأنتم الرابحون.

أستاذ لكل ٧٠ طالباً في الفروع الأدبية ولكل ٢٠ طالباً في الاختصاصات الطبية والهندسية

قرار جديد للتعليم العالي.. الجامعات الخاصة «زيادة المقاعد وانخفاض المعدلات»

فادي بك الشريف

كشف عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لطلبة سورية رئيس مكتب التعليم الخاص فايز أسطفان في تصريح خاص لـ «الوطن» عن زيادة عدد المقاعد المخصصة للطلاب السوريين الحاصلين على الشهادة الثانوية السورية في الجامعات الخاصة بنسبة تصل إلى ٤٠ بالمئة عن الأعوام السابقة، مما سيساهم في انخفاض معدلات القبول بنتيجة المفاضلة في هذه الجامعات لهذا العام.

وبحسب أسطفان، يأتي هذا الانخفاض بعد قرار مجلس التعليم العالي لهذا العام بتحديد عدد المقاعد التي سيتم التفاضل عليها في الجامعات الخاصة بكل اختصاص للطلاب «السوريين غير المقيمين، العرب والأجانب» بما لا يتجاوز نسبة ٤٠ بالمئة من الأعداد المحددة للقبول في كل اختصاص زيادة على الطاقة الاستيعابية المحددة، في حين أنه في السنوات السابقة كانت تخصص هذه المقاعد من ضمن الطاقة الاستيعابية، ما يزيد من عدد المقاعد ويخفض معدلات القبول بمفاضلة الجامعات الخاصة.

التحويل المماثل وتغيير القيد

وبين عضو المكتب التنفيذي أن مجلس التعليم العالي اتخذ قراراً يقضي بزيادة نسبة عدد المقاعد المخصصة في الجامعات الخاصة للقبول على أساس التحويل المماثل «تغيير الجامعة مع الإبقاء على الاختصاص نفسه»، موضحاً أنه تم تحديد نسبة لا تزيد على ٦ بالمئة من عدد الطلاب، على حين كانت ٤ بالمئة في العام الماضي، وبزيادة نسبة عدد المقاعد المخصصة في الجامعات الخاصة للقبول على أساس تغيير القيد «تغيير الاختصاص ضمن الجامعة نفسها أو في جامعة خاصة أخرى»، وذلك بتحديد نسبة لا تزيد على ٤ بالمئة من عدد الطلاب في حين كانت ٢ بالمئة العام الماضي، وتم الحفاظ على نسبة عدد المقاعد المخصصة في الجامعات الخاصة للقبول على أساس شهادة المعهد أو درجة الإجازة وهي نسبة لا تزيد على ٦ بالمئة من عدد الطلاب.

وبموجب قرار مجلس التعليم العالي الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه حددت نسبة أستاذ إلى طالب بمعدل أستاذ لـ ٣٥ طالباً بدلاً من أستاذ لـ ٢٠ طالباً في كليات الهندسة والصيدلة والتمريض والطب وطب الأسنان والمهن الطبية المساعدة وتكنولوجيا المعلومات، ونسبة أستاذ لـ ٥٠ طالباً بدلاً من أستاذ لـ ٤٠ طالباً في كليات العلوم والزراعة والطب البيطري والاقتصاد والفنون، وأستاذ لـ ٧٠ طالباً بدلاً من ٦٠ طالباً في بقية الاختصاصات والكليات.

ويكون الحد الأقصى للطلاب في الشعبة التدريسية الواحدة بـ٦٠ طالباً في كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، و٥٠ طالباً في كليات العلوم البحتة والعلوم التطبيقية.

الكليات الطبية

ويمدد العمل بأسس تكليف حملة شهادة الماجستير في المؤسسات التعليمية الخاصة، وذلك للعام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وحسب المادة الثانية من القرار، حددت أعداد الطلاب السوريين ومن في حكمهم الحاصلين على الشهادة الثانوية السورية للتسجيل في الكليات الطبية في الجامعات الخاصة للعام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بعد توافر الكوادر البشرية والبنية التحتية عملاً بقواعد الاعتماد العلمي، وذلك بـ٢٤٠ مقرراً دائماً في كلية الطب، و١٨٠ مقرراً في طب الأسنان، و١٤٠ في الصيدلة، أما بالنسبة للمقرات المؤقتة حددت بـ٢٤٠ مقرراً في الطب البشري، و١٤٠ في طب الأسنان، و١٢٠ في الصيدلة.

ونصت المادة الثالثة على تحديد أعداد الطلاب السوريين ومن في حكمهم الحاصلين على الشهادة الثانوية السورية في الكليات والتخصصات الأخرى في ضوء توافر البنية التحتية والكوادر البشرية.

وبحسب المادة الرابعة، تكلف الجامعات الخاصة السورية بموافاة وزارة التعليم والبحث العلمي بعدد الطلاب المستجدين من الطلاب السوريين ومن في حكمهم المقترح قبولهم للعام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ مع الأخذ بالحسبان الطاقة الاستيعابية لكل كلية «نسبة أستاذ – طالب– المساحة» وبما لا يتجاوز الأعداد المحددة في هذا المقرر.

ونصت المادة الخامسة على تحديد عدد المقاعد التي سيتم التفاضل عليها في كل اختصاص للطلاب «السوريين غير المقيمين العرب والأجانب» بما لا يتجاوز نسبة ٤٠ بالمئة من الأعداد المحددة للقبول في كل اختصاص زيادة على الطاقة الاستيعابية وفق المادة «٤» من هذا القرار وتوزع هذه المقاعد حسب مصدر الشهادة، بحيث لا تزيد نسبة الشهادات الصادرة من البلد الواحد على ٥٠ بالمئة ويتم ملء الشواغر في كل نسبة من البلدان الأخرى.

زيادة الطاقة الاستيعابية

ويجوز للجامعة الخاصة وفقاً للمادة السادسة، قبول عدد من الطلاب زيادة على الطاقة الاستيعابية المحددة في المادة «٤» من هذا القرار بنسبة لا تزيد على ٦ بالمئة من الطلاب على أساس التحويل المماثل، على أن يكون الطالب الذي يرغب بالتحويل قد أنجز ٣٦ ساعة معتمدة على الأقل في الجامعة التي سيحول منها، ونسبة لا تزيد على ٤ بالمئة من الطلاب على أساس تغيير القيد على أن يكون الطالب محققاً علامة القبول في المفاضلة في الجامعة التي يرغب بتغيير قيده إليها في عام تغيير القيد، ونسبة لا تزيد على ٦ بالمئة من الطلاب على أساس شهادة المعهد أو درجة الإجازة وفق الأسس والقواعد المعتمدة في مجلس التعليم العالي.

وتراعى في قبول الطلاب نسبة أستاذ إلى طالب وفق الأسس المعتمدة بقرارات مجلس التعليم العالي.

وبموجب المادة الثامنة تم الطلب إلى الجامعات الخاصة إدخال بيانات الطلاب المقبولين في جميع البرامج على الموقع إلكترونياً وفق الأسس المعتمدة، وتراعي الجامعات الخاصة الموجودة في المقرات المؤقتة توافر البنية التحتية والمخابر فيها وفق أحكام قرار مجلس التعليم العالي.

كل من يرغب عليه أن يتقدم بطلب

إزالة الإشغالات المخالفة في مدينة اللاذقية

اللاذقية– عبير محمود

أكد رئيس دائرة مراقبة الأملاك العامة في مجلس مدينة اللاذقية هيثم خيربك لـ«الوطن»، متابعة حملات إزالة الإشغالات المخالفة والتعديات على الأملاك العامة في أسواق عدة ضمن مدينة اللاذقية، مبيناً أنه خلال الأسبوع الأول للحملة الحالية تم تنظيم نحو ١٢٥ ضبطاً مسجلاً وفق القانون.

وذكر خيربك أن الحملات تشمل كل الأسواق بالمدينة منها قنينص، الصليبة، الرمل الشمالي، العتابة والغافقي وجانب حديقة أبي تمام والشيخ ضاهر وأبو فراس الحمداني، إضافة لحملات لمصادرة الإشغالات المخالفة على أوتستراد الثورة حتى دوار الأزهري، وعلى دوار الزراعة وفي شارع الإسكان، ومواقع من أحياء المدينة، وذلك بمؤازرة من قسم شرطة مجلس مدينة اللاذقية.

وأشار رئيس الدائرة إلى إلزام المرخصين بحدود الترخيص الممنوح لهم مع المحافظة على النظافة العامة، لافتاً إلى المتابعة المستمرة للعمل بشكل دوري للتدقيق في التزامهم والحد من التعديات بشكل عام.

وذكر خيربك إلى أن الهدف من الحملات، إزالة الإشغالات المخالفة التي تعوق الحركة العامة على الأرصفة وتسعى إلى المظهر العام ومنها ما يترك أصحابها القمامة والنفايات في مواقع إشغالهم المخالف.

ولفت إلى المتابعة الآنية لجميع الشكاوى التي ترد إلى الدائرة ومعالجتها وفق القانون، مبيناً أن منها شكاوى المواطنين عن إزعاجات وإعاقة الحركة على الأرصفة بشكل عام، وهي أمور مخالفة نقوم بمعالجة الشكاوى وفق القانون وذلك بمؤازرة الجهات المعنية.

ولفت إلى أن هناك عدة مراحل للتعامل مع المخالفات، منها إنذارات، وفي حال تكرار المخالفة يتم التشميع أي إزالة المخالفة سواء بسطة أو غيرها، منوهاً بوجود دوريات ليلية لمراقبة الأسواق ضمن المدينة.

وأكد خيربك ضرورة التزام أصحاب المحال بالقانون من خلال عدم إشغال أي مساحة أمام محالهم بشكل غير نظامي، وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية، إذ يتم إنذار صاحب المحال وفي حال عدم الالتزام وتكرار المخالفة يتم تسجيل الضبط اللازم، وعند التكرار مرة أخرى يتم اتخاذ إجراء قرار إغلاق وتشميع المحل.

وحول من يقول إن هناك ضرراً بالفقراء في إزالة الإشغالات، قال خيربك: إن العمل وفق القانون وكل من يرغب في الإشغال عليه التقدم بطلب إلى الدائرة والترخيص أصولاً منعاً للعمل بشكل يخالف القانون.

ونوّه بأن أي مواطن عربي سوري بإمكانه ترخيص إشغال ملك عام، والعمل وفق القانون، مشيراً إلى أن إزالة الإشغالات المخالفة والتعديات على الأملاك العامة يطبق على جميع المخالفين من دون استثناء.

مجلس المدينة لم يمنح أي ترخيص لبيع الأمبيرات

انتشار ظاهرة بيع الأمبيرات في حمص.. وعضو مكتب تنفيذي: ممنوعة ببلاغ من رئاسة مجلس الوزراء

حمص- يوسف بدور

انتشرت في حمص ظاهرة بيع الأمبيرات بشكل كبير، ولاسيما في المناطق المصنفة تجارية وتضم عدداً من المطاعم والكافيهات تتمدد تدريجياً نحو المناطق السكنية ويشترك بها أصحاب المنازل والمحلات التجارية الصغيرة التي تتطلب طبيعة عملها وجود الكهرباء بشكل دائم في ظل الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي، ما دفع المواطن للسعي نحو إيجاد البدائل المتاحة التي تناسبه لاستمرار حياته وتسيير مصالحه، ولاسيما أصحاب المصالح التجارية فكانت فكرة الاشتراك بالأمبيرات وإن كانت مخالفة بحمص لعدم وجود تراخيص تجيز هذا العمل.

واللافت أن هذه المولدات تعمل في عدة أحياء من دون الحصول على أي ترخيص من مجلس مدينة حمص أو من شركة كهرباء حمص التي تستخدم أعمدتها لمد كابلاته عليها بل إن بعض أصحاب المولدات عمد لاستخدام الخط البارد من الشبكة الكهربائية العائدة للدولة.

«الوطن» التقت عدداً من المشتركين بخدمة الأمبيرات وأكدوا أنها توفر لهم خدمات كبيرة وتساعدهم في استمرار عملهم في مصالحهم من دون تلف بضاعتهم، فأشار طبيب بيطري أن اشتراكه في الأمبيرات يساعده في الحفاظ على اللقاحات والأدوية البيطرية ولولا وجود الكهرباء من الأمبيرات كان التلف مصيراً حتمياً لتلك اللقاحات والأدوية البيطرية، مطالباً بإيجاد حل لتنظيم عمل هذه المولدات بشكل قانوني لكونها تخدم أصحاب المحال التجارية في الحي ولاسيما محال الألبان والأجبان والمواد الغذائية واللحوم.

وأشار مشترك آخر إلى أن الاشتراك بالأمبير ساهم بتوفير الأجواء المناسبة لدراسة أولاده وتوفير الخدمات المنزلية الضرورية من غسيل وكوي وتبريد وإنارة خصوصاً في ظل طول فترة التقنين وقصر مدة وصل التيار، كما طالب مشتركون آخرون بضرورة الترخيص لأصحاب المولدات وإلزامهم بتسعيرة موحدة منعاً لتحكمهم بالتسعير العشوائي حيث وصل سعر الكيلو واط إلى ١٤٠٠٠ ليرة.

كما التقت «الوطن» أحد أصحاب المولدات وأكد أنه يقوم ببيع الأمبيرات للمواطنين من دون أن يحصل على ترخيص من أي جهة كانت وأنه يشتري الوقود اللازم لعمل المولدة من السوق السوداء ويعتمد على أعمدة الكهرباء الموجودة في الحي، مضيفاً: كما أنه يستخدم الخط البارد من الشبكة لتخفيض التكاليف على المواطنين.

ولفت إلى أن لديه منظومة متكاملة من قواطع وورشة صيانة، منوهاً بأن الضابطة العدلية في شركة كهرباء حمص زارت الحي مرة ولحظت الأمراس المعلقة على الأعمدة واستخدام الخط البارد من شبكة الكهرباء العامة ولم تنظم ضبطاً أو تطالبه بإزالة المخالفة، مؤكداً أن عدد المشتركين لديه تجاوز ٥٠٠ مشترك موزعين على عدة أحياء، وأنه يتقاضى ثمن الكيلو الواحد ١٤ ألف ليرة سورية، وأن كل مشترك يجب عليه دفع ثمن ٣ كيلو على الأقل أسبوعياً.

ولفت إلى أن استجرار المشتركين يتراوح ما بين ٣ كيلو إلى ٨٠ كيلو أسبوعياً، وأن مولدته تعمل مدة ١٥ ساعة يومياً على الأقل وهي تحتاج إلى ١٥ لتراً من مادة المازوت في الساعة، وبالتالي فهو يحتاج إلى قرابة ٢٠٠ لتر من مادة المازوت على الأقل يومياً.!

عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والكهرباء بشار العبدالله أكد أنه يوجد بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء بمنع بيع الأمبيرات وقمع هذه الظاهرة، وبالتالي لا يمكن منح تراخيص لمزاولة هذا العمل أو ما يشاع من انتشار هذه الظاهرة فحتى الآن لم تردنا أية شكوى بهذا الخصوص، مؤكداً أنه في حال وجود شكوى تتم معالجتها وفق الأنظمة والقوانين المرعية وإحالتها إلى الجهات المعنية لمعالجتها أصولاً.

رئيس مجلس مدينة حمص المهندس عبدالله البواب أكد أن المجلس لم يمنح أي ترخيص لبيع الأمبيرات في المدينة وأنه تم توجيه إنذار لصاحب مولدة تعمل ببيع الأمبيرات بالتوقف عن العمل خلال ٧٢ ساعة، مضيفاً: وقامت مديرية الإشغالات في مجلس المدينة بختم المولدة بالشمع الأحمر ريثما يتم اتخاذ الإجراء اللازم وإيقاف المولدة عن العمل ببيع الأمبيرات بشكل نهائي.

مدير شركة كهرباء حمص المهندس بسام اليوسف أكد أنه لا يوجد قانون أو تشريع يسمح ببيع الأمبيرات في محافظة حمص أو استخدام مكونات الشبكة الكهربائية إلا من قبل شركة كهرباء حمص وفق نظام الاستثمار الخاص بالوزارة مشدداً على أن أي تعد على مكونات الشبكة يستوجب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالف مشيراً إلى أنه سيتم تشكيل لجنة بشكل فوري لمعالجة المخالفة وقمعها.